Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(1), January 2018

Article History

Received/Geliş	Accepted/Kabul	Available Online/Yayınlanma
26/11/2017	18/12/2017	10/01/2018

اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية وتأثيراتها على تلاميذ المرحلة الثانوية

د/ عبد الغني أحمد علي الحاوري

ملخص البحث باللغة العربية

استهدف البحث الكشف عن مظاهر اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية بأمانة العاصمة، وكذا معرفة أثر ذلك التوزيع على تلاميذ المرحلة الثانوية من الناحية الدراسية والاجتماعية والمهارية، واستخدم للتوصل إلى تلك الأهداف المنهج الوصفي، والاستبيان أداة لجمع البيانات من عينة البحث المتمثلة في تلاميذ المرحلة الثانوية بأمانة العاصمة، وقد جاءت أهم **النتائج** كالآتي:

-هناك خلل في توزيع الخدمات التعليمية بالمناطق التعليمية بأمانة العاصمة، فبينما تحظى بعض المناطق بالعديد من الخدمات المادية والتقنية والكوادر الإدارية والتدريسية المؤهلة، نجد مناطق أخرى داخل الأمانة لا تحظى بنفس القدر الذي تحظى به تلك المناطق، هناك آثار سلبية على تلاميذ المرحلة الثانوية بأمانة العاصمة سواءً في الجوانب التحصيلية والدراسية أو الاجتماعية أو المهارية نتيجة للتوزيع غير العادل للخدمات التعليمية.

مقدمة:

تعمل الدولة على تقديم العديد من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والاقتصادية للمواطنين سواءً على مستوى المحافظات والمقاطعات والأقاليم، أو على مستوى المديريات والأحياء داخل كل مدينة، ولعل من أبرز تلك الخدمات التعليمية بناء العديد من المدارس وتوزيع المدرسين على هذه المدارس وفق التخصصات، إضافة إلى ذلك تزويد هذه المدارس بالأجهزة والمعامل والأثاث والوسائل التكنولوجية وغير التكنولوجية التي تذلل العملية التعليمية وتزيد من فاعليتها.

غير أنه – ولأسباب عديدة - لا يتم توزيع هذه الخدمات التعليمية للأحياء والمديريات بشكل متساوٍ، فالبعض من المديريات أو الأحياء ونتيجة لتوفر العديد من النافذين والمسؤولين الساكنين فيها يحصلون على كل الخدمات التعليمية من مباني وأثاث ومدرسين وتجهيزات ومعدات وغيره قد يفوق احتياجات هذه المديريات أو الأحياء، في حين لا تحصل أحياء أو مديريات أخرى – التي قد تكون أكبر مساحة وأكثر سكاناً – على نفس الخدمات التعليمية وبنفس القدر الذي تحصل عليه تلك الأحياء.

فكثيرُ من المديريات التعليمية تعاني من نقص المدرسين وقلة عدد المتخصصين منهم، وأحياناً لا يتمكنون من الحصول على الأثاث والتجهيزات والمستلزمات المناسبة والكافية، علاوة على ذلك تفتقر إلى الجودة في المباني المدرسية التي قد

تكون خالية من تواجد الخدمات مثل دورات المياه والمطاعم والبوفيات وأماكن الاستراحة واللعب، ومزاولة الأنشطة المختلفة بخلاف المباني المدرسية التي تحصل عليها تلك الأحياء الأخرى التي قد تكون مجاورة لها ولا يميزها سوى تواجد العديد من المتنفذين ومسؤولي الدولة الذين يتمكنون من الحصول على الخدمات التعليمية التي يحتاجونها.

هذه المشاكل وغيرها تؤثر سلباً على المستوى التعليمي والمهاري للتلاميذ الذين هم فئة الشباب الأمر الذي يؤدي بهؤلاء التلاميذ إلى أن يحصلوا على تعليم متدني لا يرقى لمنافسة أولئك التلاميذ الذين درسوا في تلك الأحياء أو المديريات التي توفر لهم معظم الخدمات التعليمية وبما يفوق احتياجاتهم أحياناً، وإما أن يؤدي بهم إلى العزوف عن الدراسة والتسرب نتيجة لأنها لا تلبي أمنياتهم ولا ترسم ملامح المستقبل المشرق أمام أعينهم، وهو الأمر الذي يصل ببعضهم إلى الانخراط في شلة الانحراف أو جماعات الفساد وهو ما يمثل خسارة كبيرة على التعليم وعلى المجتمع بشكل عام.

وعليه فإن البحث يتم وفق التقسيم الأتي:

المحور الأول: الإطار العام للبحث.

المحور الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري.

المحور الثالث: إجراءات البحث ونتائجه.

المحور الرابع: التوصيات والمقترحات.

المحور الأول: الإطار العام للبحث:

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تكمن مشكلة البحث الحالي في التوزيع غير المتساوي للخدمات التعليمية بأحياء ومديريات أمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية، فعدد المدارس التي يتم التوجيه ببنائها في الأحياء والمديريات لا يتم وفق خطة مدروسة ولا ينسجم مع الاحتياجات الضرورية لكل مديرية وكل حي، وغالباً ما يعتمد على امتلاك هذا الحي أو ذاك على رأس المال السياسي والعديد من المتنفذين الذين يمتلكون القدرة على المساومة مع الجهات التعليمية المسؤولة. إضافة إلى ذلك فإن صوراً أخرى لعدم المساواة في توزيع الخدمات التعليمية بأحياء ومديريات أمانة العاصمة يمكن ملاحظتها في: توزيع المدرسين (عدداً وتخصصاً)، والأثاث والتجهيزات الأساسية المختلفة من معامل وأجهزة ووسائل تعليمية الكترونية وغير الكترونية ([1]).

ومن هنا فإن **التساؤل الرئيس** للبحث يتمثل في:

ما مظاهر اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية وما أثر ذلك على تلاميذ المرحلة الثانوية؟

ويهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

[1]- تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013، ص 49.

1/ ما مظاهر اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية؟

2/ ما واقع إداء تلاميذ المرحلة الثانوية للمهارات الدراسية والاجتماعية والأخلاقية؟

3/ هل هناك أثر نتيجة اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية على تلاميذ المرحلة الثانوية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

- سيكشف عن مظاهر اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية بأمانة العاصمة، وعن أثر ذلك على التلاميذ.

- سيبصر المسؤولين على بناء السياسات التربوية بأمانة العاصمة بإعادة النظر في السياسة التي يسيروا عليها في توزيع الخدمات التعليمية بما يخفف أو يحد من التوزيع غير المتساوي للخدمات التعليمية.

-تنبع أهمية البحث في كونه من أوائل الدراسات والأبحاث التي تناولت اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية في اليمن، ففي حدود علم الباحث لا توجد دراسة يمنية تناولت هذا الموضوع.

المحور الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري:

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اللامساواة، ومن أهم تلك الدراسات:

أجرت سبأ محمد إبراهيم زيود(2015) ([2]) دراسة استهدفت فيها مسح الخدمات التعليمية في مدينة جنين بفلسطين للتعرف على نمط التوزيع الجغرافي الحالي، وقد أظهرت النتائج أن مدينة جنين تعاني من نقص في الخدمات التعليمية، وتبين وجود عشوائية في توزيع الخدمات التعليمية لعدم ارتكازها على المعايير السليمة ولا سيما المدارس التي تعاني من عدم انتظام توزيعها وتركزها بالقرب من بعضها.

كما أجرى علي صالح جوهر وميادة محمد فوزي (20015)([3]) دراسة لمعرفة أهم الأسباب المؤدية لغياب العدالة الاجتماعية في التعليم، وتقديم رؤية مقترحة لدعم عدالة التعليم، وقد توصلا إلى أن من أهم الاسباب المؤدية لغياب العدالة: سوء توزيع مخصصات الإنفاق الحكومي على التعليم، والخلل في معدلات الاستيعاب، وانتشار التعليم الخاص، وجمود التشريعات، وزيادة الهوة بين الاغنياء والفقراء، والصراعات والحروب والأزمات، كما قدما رؤية مقترحة لدعم عدالة التوزيع تتمثل في تعزيز الدور الحكومي الداعم للعدالة ومجانتيه وتوفير مناخ تعليمي آمن داعم للمجانية والعدالة، وتحقيق مبدأ المساواة والمحاسبية.

[2]- توزيع وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة جنين بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (GIS)، سبأ محمد إبراهيم زيود، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2015.

[3]- متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، علي صالح جوهر وميادة محمد فوزي، المؤتمر العلمي التاسع" التعليم والعدالة الاجتماعية"، كلية التربية، جامعة سوهاج، 25-26 أبريل، 2015.

وقام جمال الدهشان (2015) ([4]) بدراسة لتقديم رؤية مقترحة لتطوير سياسات ونظم القبول بالجامعات المصرية لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في التعليم، وقد توصل إلى تلك الرؤية المقترحة التي تستند على مجموعة من المنطلقات والإجراءات التي من شأنها تحقيق المساواة والعدالة في التعليم من تلك الإجراءات: اعتماد معايير أخرى إلى جانب معدل الطالب في الثانوية العامة كاعتماد اختبارات القبول، وكذا التخطيط لبناء اختبارات قبول لكل كلية بما يتناسب مع تخصصاتها.

أما Kishore Signh(2014)([5]) فقد قام بدراسة الهدف منها بيان الحق في المساواة في الفرص التعليمية، وتوصل إلى أهمية قيام الدولة بواجباتها في توفير التعليم العادل تحقيقاً لمبدأ المساواة في الفرص التعليمية الذي ينبغي أن يكون مجانياً للجميع بحسب الاتفاقات والمواثيق الدولية.

وأجرى غازي مربع حمد الشرابي (2013) ([6]) دراسة لمعرفة واقع تكافؤ الفرص التعليمية بين طلبة المدن والقرى في المملكة العربية السعودية، وقد توصل البحث إلى أن درجة تكافؤ الفرص بين الطلبة في المدن والقرى في مجال " تمويل التعليم والإنفاق عليه" وفي مجال " الخدمات المساندة، كانت قليلة وكذلك في المجال الكلي، أما في مجال " جودة التعليم وأدواته " فقد تراوحت بين قليلة ومتوسطة.

وفي جانب آخر أجرى Ludge Woessmann (2004)([7]) دراسة الهدف منها الكشف عن تأثير خلفية الأسرة على الفرص التعليمية في كل من أوروبا وأمريكا، غير أنه في أمريكا يبدو أن ذلك التأثير أكبر، كما أظهرت الدراسة أن إنجلترا وفرنسا أكثر ميلاً إلى المساواة بين الطلاب، أما في أمريكا وألمانيا فإن ذلك أقل.

وفي سبيل التغلب على مشكلة اللامساواة في التعليم فقد قام كلا من Blanden and Sandra Mcnally (2004) ([8]) بدراسة الهدف منها العمل على تقليص اللامساواة في التعليم بين الطلاب، وإلى مراجعة السياسات المؤدية إلى عدم المساواة في أوروبا، وقد أظهرت الدراسة أن عدم المساواة في الدخل مرتبط بعدم المساواة في التعليم، كما كشفت أن اللامساواة في الفرص التعليمية تمنع الأفراد من الوصول لإمكانياتهم وطاقاتهم.

[4]- رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، جمال علي الدهشان، مجلة نقد وتنوير، ع 2، سبتمبر/اكتوبر/نوفمبر،2015، ص ص 101-134.

[5]-Right to Education and Equality of Educational Opportunities، Kishore Singh، Journal of International Cooperation in Education، vol,16 No, 2 pp 5-19,

[6]- تكافؤ الفرص التعليمية بين طلبة المدن والقرى في المملكة العربية السعودية، غازي مربع حميد الشرابي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، 2013.

[7]-How equal are Education Opportunities? Family background and students achievement in Europe and the United State,- Ludger Woessmann, Institute for Economic Research, University of Munich. 2004

[8]-reducing inequality in education and skills; implications for economic growth, Blandon and Sandra McNally, European Expert Network on Economic of Education, November, 2004.

أما رضا عبد البديع السيد عطية (2004) ([9]) فقد قام بدراسة الهدف منها العمل على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة في مصر من خلال دراسة استيعابهم، وقد توصل إلى أنه يجب أن يتم الاهتمام بتكافؤ الفرص التعليمية من خلال تنفيذ آليات تتلاءم مع الواقع، ووضع خطط تربوية قصيرة وطويلة المدى، وأن يتم اتخاذ إجراءات فاعلة لذوي الاحتياجات الخاصة يمكنهم من المشاركة الاجتماعية الإيجابية عن طريق توفير المناخ الطبيعي للتعليم والعمل على تفعيل التواصل الاجتماعي بيهم.

وأجرت Heba Al-Laithy(2003)([10]) دراسة بهدف معرفة أثر التوزيع المتساوي للفرص التعليمية على زيادة الدخل وبالتالي في مستوى الرفاهية الاقتصادية للأسرة المصرية، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل، كما أظهرت أن العلاقة أقوى في المناطق الحضرية عنها في الريفية، وأثبتت كذلك انخفاض احتمالية الوقوع تحت خط الفقر في الأسر التي اجتاز عائلها مستوى تعليمي بالمقارنة بالأسر التي لم يحصل عائلها على أي مؤهل تعليمي.

وأخيراً أجرى عادل محمد عبد الله ادريس (2003) (11) دراسة لمعرفة حجم اللاتكافؤ في الفرص التعليمية بمحافظة الدنور بولاية سنار في السودان، وكذا معرفة الآثار الذي ترتبت على اللاتكافؤ في الفرص التعليمية بالنسبة للتلاميذ، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي ودراسة الحالة كأداة لجمع البيانات وكذا تحليل محتوى بعض الوثائق التاريخية، وقد تكون مجتمع البحث من تلاميذ المرحلة الأساسية بمدينة الدن؟؟ بمحافظة الدنور ولاية سنار، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تفاوت كبير في توزيع الفرص التعليمية، وندرة العمل بمبدأ تكافؤ الفرص التعلمية وهو الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على التلاميذ في النواحي الدراسية والاجتماعية وغيرها.

من خلال استعراض الدراسة السابقة يتضح ما يلي:

- أن الدراسات السابقة اتفقت مع الهدف العام للبحث وهو الكشف عن مظاهر اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية، كما أن بعضها تتفق مع البحث الحالي في استخدام نفس المنهج والأدوات المتمثل في الاستبيان، فضلاً عن ذلك فبعضها الآخر يتفق كذلك في الكشف عن الأثر المترتب على اللامساواة لدى تلاميذ المرحلة الثانوية.
- يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في المكان الذي تم إجراءات الدراسة فيها، فبينما كانت الأماكن التي أجرت فيها تلك الدراسة في فلسطين أو السعودية أو السودان أو أوروبا أو مصر فإن البحث الحالي تم إجراؤه على الواقع اليمني، إضافة إلى ذلك فالبحث الحالي اطلع على الوثائق والإحصاءات الصادرة من الجهات الرسمية والتي تكشف نوعاً من اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية.

[9]- استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية-دراسة مقارنة بين مصر والسويد، رضا عبد البديع السيد عطية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2004.

[10]- poverty and economic in Egypt (1995-2000), El-laithy Heba, (2003), policy research working paper 3068, development research group, poverty team the world bank, Washington DC.

[11]- لا تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الأساس، عادل محمد عبدالله ادريس، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2003.

الإطار النظري:

المساواة في الفرص التعليمية:

يعد الاستثمار في التعليم أفضل أنواع الاستثمار ذلك أن البلدان إذا ما أرادت أن تتقدم أو أن يكون لها موطئ قدم بين الأمم فعليها الاهتمام بالإنسان الذي هو عمود التقدم وأداة التحديث ووسيلة الرقي، وعلى أكتافه تبنى الأوطان وتنهض الأمم وتتقدم المجتمعات.وما يؤكد ذلك أن بعض المفكرين مثل كوزنتش يقول أن 90% من النمو الذي حققته الدول الصناعية في الخمسينات من القرن الماضي يرجع إلى تحسين قدرات الإنسان والاهتمام بمعرفته ومهاراته (12).

ولقد باتت قضية المساواة في الفرص التعليمية من أهم التحديات والقضايا التي تواجه البلدان والأنظمة التعليمية بشكل خاص، وهو ما يؤكد مصداقية هذا البلد أو ذلك النظام، ومدى انسجامه مع مبدأ المساواة وتمثله للعديد من المبادئ الأساسية الأخرى مثل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وغيرها، ولعل المستقرئ للتاريخ الإنساني يلحظ أن كل المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها الطويل وكفاحها قد عرفت أشكالاً من اللامساواة والتمييز وبخاصة التمييز في النوع الاجتماعي، وقد تعارفت فيما بينها بهذا الخصوص تبعاً لتفاوت أوضاعها ونظمها الاجتماعية والسياسية والثقافية ([13]).

وما يزيد الأمر تعقيداً أن تتخلى الطبقات الكادحة عن موقعها في السلم الاجتماعي طوعاً لصالح الطبقات المسيطرة في المجتمع، بينما يستمر أبناء الطبقة التي تسود بالعمل على زيادة رصيدهم الثقافي والاجتماعي وتحويل رأس المال الثقافي المتكدس لديهم إلى رأسمال اقتصادي يحقق جدواه في دائرة الحياة الاجتماعية من أجل مزيد من السيادة والهيمنة والسيطرة، وهكذا على هذه الصورة يتحول التعليم إلى أداة لإعادة الإنتاج الطبقي الثقافي بكل معانيه ودلالاته الرمزية والحسية ([14]).

ومن هنا فإذا أردنا أن نقضي على التفاوت الطبقي أو التمييز العنصري أو الخلل الاجتماعي فعلينا أن نبدأ ذلك من التعليم لأن التمييز في التعليم والاهتمام بفئات معينة دون أخرى أو مناطق بذاتها دون غيرها لن يؤدي إلى التفاوت المعرفي داخل المجتمع فقط وإنما سيؤدي إلى التفاوت الطبقي والتمييز العنصري، وإلى نمو طبقة أو فئة ترى في نفسها التميز والأفضلية على غيرها، وفي المقابل ينمو شعور آخر لدى طبقة أخرى بأنها أقل من الآخرين وأن وضعها الطبيعي هو أن تبقى مسحوقة الحقوق ضعيفة المهارات. ولا تكمن أهمية تكافؤ الفرص التعليمية كونه أحد الضمانات الهامة لتوافر التعليم للجميع وإنما لارتباطه بفرص الحياة نفسها وسائر متطلبات الحياة الاجتماعية الكريمة، ذلك أن الانتقاص من الحقوق الدراسية والتلاعب بالفرص التعليمية لن يؤدي فقط إلى حرمان التلاميذ من التعليم وإنما إلى حرمانهم من الحياة الكريمة والعيش المحترم بعيداً عن العقد النفسية والاجتماعية أو التشوهات الخلقية ([15]).

وما ينبغي التأكيد عليه والكشف عنه دون مواربة أن هناك بعض السياسات التعليمية الخاطئة التي تتبعها إدارات التربية والتعليم في الكثير من البلدان وخاصة النامية وقد يكون ذلك بإدراك منها أو بغير إدراك، وتتمثل تلك الممارسات في التوزيع غير العادل للخدمات التعليمية من تقنيات وبنية مادية ومدرسين ومشرفين ...الخ، وقد يكون هذا التوزيع غير العادل بين الذكور والإناث أو بين الحضر والريف، وقد يكون حتى داخل المدينة الواحدة فبعض الأحياء الراقية ونتيجة لتوفر العديد من

---

[12]- دراسة مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر، أحمد محمد توفيق رستم، مكتبة النهضة، القاهرة،2009 ص4.

[13]- دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، نورية علي حمد، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ع48، جمادي الأول، 1429 الموافق يونيو، (2008)، ص38.

[14]- الدور الطبقي للتعليم الخاص في دول الخليج، على أسعد وطفه، مجلة آراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ع63، ديسمبر، 2009 ، ص74.

[15]- تكافؤ الفرص في نظم التعليم، شبل بدران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2005 ، ص16.

النافذين والمسؤولين في هذا الحي فإنه يحصل على الخدمات التعليمية التي قد لا يستطيع الحي الآخر الحصول عليها وتقاس درجة تقدم الدول بمدى اهتمامها بثقافة التخطيط بمختلف مستوياته فالدول التي لا تهتم إلا بيومها فقط لا يمكنها مواجهة المستقبل ولا يمكن تحقيق النجاح في مسيرتها دون إعداد مسبق لما تريده وبما يمكنها إنجازه ([16])، وهو ما يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في السياسات العامة للتعليم بما يكفل التوزيع العادل والمتساوي للخدمات التعليمية.

الحق في التعليم في المواثيق الوطنية والدولية:

التعليم بوصفه حقاً تمكينياً هو الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والأطفال والمهمشين اقتصادياً واجتماعياً أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر، وأن يحصلوا على وسيلة المشاركة في مجتمعاتهم، وللتعليم دور حيوي في تمكين المرأة وحماية الأطفال من العمل الاستغلالي والذي ينطوي على المخاطر وكذا في تشجيع حقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة"([17]).

ويعد الحق في التعليم من أهم الحقوق التي كفلتها الأنظمة والقوانين والمواثيق والدساتير الوطنية والدولية لجميع الناس سواءً كانوا ذكوراً أو إناثاً، يعيشون في مناطق حضرية أم مناطق ريفية، أحياء شعبية أو أحياء راقية، الأمر الذي يتطلب أن يحصلوا على نفس الخدمة التي يحصل عليها الآخرون وأن لا يكون هناك شعور بالغبن أو الضيم أو الانتقاص من الحقوق.

وقد نصت أغلب القوانين والمواثيق الدولية على ذلك الحق، وهو ما يمثل اعترافا بالقيمة الإنسانية للتعليم الذي يعد وسيلة لا غنى عنها لتحرير وحماية حقوق الإنسان وتحقيق سبل أفضل للمعيشة، هذا بالإضافة إلى أن الحق في التعليم يعزز من قدرة الفرد على التمتع بباقي حقوقه المشروعة التي كفلتها له الشرائع والأعراف والقوانين ([18]).

فعلى المستوى الوطني أكد دستور الجمهورية اليمنية المعدل لعام 1994 في المادة (41) على " أن المواطنين جمعيهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، وفي المادة (25) ينص على " يقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدالة والحرية والمساواة وفقاً للقانون"، وفي المادة (24) ينص على " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك" ([19]).

أما على المستوى الدولي" فتضع استراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعليم حتى عام 2020 نصب عينها هدف تحقيق التعليم للجميع الذي يعني ضمان أن يكون بمقدور جميع الطلاب والشباب –ليس فقط المتميزين أو الموهوبين منهم-الذهاب إلى المدارس وكذلك اكتساب ما يحتاجون إليه من معارف ومهارات لكي يتمتعوا بصحة جيدة وحياة منتجة، ومن ثم الحصول على فرص عمل مجدية، وهناك ثلاث ركائز تستند إليها هذه الاستراتيجية هي الاستثمار في وقت مبكر، الاستثمار بذكاء، الاستثمار من أجل الجميع"([20]). ويؤكد المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة على أن " مبدأ عدم التمييز يحظر المعاملة التفضيلية لشخص أو مجموعة من الأشخاص على أساس حالة أو وضع معين مثل العرق أو اللون أو

---

[16]- قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم بمحافظة واسط، عبد الغفور الأطرقجي وصبيح لفته فرحان الزبيدي، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، ع27، 2013، ص 204.

[17]- قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012، ص68.

[18]- دراسة مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر، أحمد محمد توفيق رستم(2009)، مرجع سابق، ص4.

[19]- دستور الجمهورية اليمنية المعدل لعام 1994، الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية.

[20]- استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020، مجموعة البنك الدولي2011، ص1.

نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو التملك أو المولد، أو على أساس حالة أخرى مثل السن أو الأصل الاثني أو الإعاقة أو مركز للاجئ أو مهاجر" ([21]).

المحور الثالث: إجراءات البحث ونتائجه:

المنهج:

استخدم البحث المنهج الوصفي الذي يصف واقع توزيع الخدمات التعليمية بأمانة العاصمة، ويفسر ذلك الواقع من أجل تقديم الحلول الممكنة.

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من تلاميذ المرحلة الثانوية بأمانة العاصمة البالغ عددهم (94153) منهم (46187) ذكور، و(47966) إناث.

عينة البحث:

تكونت عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الثانوي بأمانة العاصمة، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من أربع مناطق تعليمية ومن ثمان مدارس ثانوية من تلك المناطق، والمناطق التعليمية هي: منطقتان تعدا من ضمن المناطق الراقية هما: السبعين، والتحرير، ومنطقتان تعدا من المناطق الشعبية هما: معين، وبني الحارث، والجدول (1) يوضح ذلك

الجدول (1)

توزيع عينة البحث وفقاً للنوع والمنطقة السكنية والدخل

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
النوع	ذكر	124	%54.39
	أنثى	104	%45.61
المنطقة	شعبية	108	%47.37
	راقية	120	%52.63
مستوى الدخل	منخفض	45	%19.72
	متوسط	103	%45.18
	مرتفع	80	%35.09
اجمالي		228	%100

[21]- قضايا جوهرية عن ناشئة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الرابعة والثلاثون، ص 4.

يتضح من الجدول (1) أن عدد أفراد العينة هو (228) طالباً وطالبة، وقد تم مراعاة أن يكون هناك تقارب في أعداد الذكور والإناث، وكذا بين الذين يسكنون في الأحياء الراقية والذين يسكنون في الأحياء الشعبية.

أداة البحث وخطوات بنائها:

استخدم البحث الحالي استبيانان موجهان لتلاميذ المرحلة الثانوية الأول: لمعرفة مدى توفر الخدمات التعليمية في المدارس بأمانة العاصمة، والثاني: لمعرفة أداء تلاميذ المرحلة الثانوية في الجانب التدريسي والمهارات العقلية والاجتماعية، والمهارات الوطنية والأخلاقية، وقد تم اتباع الخطوات الآتية في إعداد الاستبيانان:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.
2. الاطلاع على الأدب التربوي السابق المتعلق بموضوع اللامساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.
3. تم إعداد الأداة في صورتها الأولية وقد تضمن الاستبيان الأول محوران هما: (الهيئة التدريسية والإدارية، البيئة المادية)، أما الاستبيان الثاني فقد تضمن ثلاثة محاور هي: (التحصيل الدراسي والأكاديمي، المهارات العقلية والاجتماعية، المهارات الوطنية والسياسية).
4. تم عرض الاستبيانان في صورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والمختصين بالتربية وعلم الاجتماع وعلم النفس لأخذ آرائهم وملاحظاتهم عن مدى ملائمتهما لقياس ما أعدا لقياسه، ومدى انتماء المحاور للأداة، وكذا انتماء الفقرات للمحاور.
5. تم استيعاب الملاحظات القيمة المقدمة من الخبراء والمختصين بالتربية وعلم النفس والاجتماع، ومن ثم الخروج بالأداة في صورتها النهائية وقد تضمن الاستبيان الأول عدد(23) فقرة موزعة على محوران هما: الهيئة التدريسية، البنية المادية، أما الثاني فقد تضممن عدد (30) فقرة موزعة على ثلاثة محاور هي: التحصيل الدراسي، المهارات العقلية والاجتماعية، المهارات الوطنية والسياسية.

صدق الأداة:

تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء ممن يمتلكون الخبرة الواسعة في مجال التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس، وقد تم تعديل الاستبانة في ضوء الملاحظات المقدمة من المحكمين.

ثبات الأداة:

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال استخدام معامل ألفا كرومباخ، وقد بلغ معامل الثبات للاستبيان الأول الخاص بالخدمات التعليمية (94%)، أما الاستبيان الثاني الخاص بأداء التلاميذ فقد بلغ معامل الثبات له (96%) وهي نسبة ثبات عالية تكشف عن الموثوقية التي تتمتع بها الأداة الأمر الذي يمكن الباحث من الاعتماد عليها والثقة في النتائج التي ستخرج بها.

إجراءات تطبيق الأداة:

بعد أن أصبحت الأداة جاهزة للتطبيق تم اختيار أربع مناطق تعليمية من بين المناطق التعليمية العشر وهذه المناطق هي: (منطقة معين ومنطقة الحارث، ومنطقة السبعين ومنطقة الصافية)، وتم اختيار مدرستين من كل منطقة تعليمية بحيث

أصبح عدد المدارس ثمان مدارس، وتم توزيع الاستبيان على تلاميذ الصف الثالث الثانوي وطلب من كل فرد الإجابة على جميع فقرات الاستبيان، وتم تحديد بدائل لكل فقرة وهذه البدائل هي (دائماً، نادراً، إطلاقاً) وقد أخذت هذه البدائل القيم الآتية بحسب الترتيب (1,2,3,)•.

وقد تم تحديد الوسط المرجح وتقديره اللفظي على النحو الآتي:

قيم الوسط المرجح	التقدير اللفظي
1.66-1	إطلاقاً
2.33-1.67	نادراً
3-2.34	دائماً

وتم توزيع عدد (400) استمارة تم ارجاع عدد (260) استمارة منها، وبعد عمل المراجعة للاستمارات الراجعة تم استبعاد عدد (32) استمارة لعدم اكتمال الإجابة عليها وبالتالي تبقت عدد (228) هي الاستمارات الصالحة للتفريغ في البرنامج الإحصائي SPSS وتم أجراء التحليلات اللازمة عليها.

المعالجات الإحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لعمل المعالجات الإحصائية الآتية:

1- معامل ألفا كرومباخ لاستخراج معامل الثبات للاستبيان.
2- المتوسطات والانحرافات المعيارية للمحاور وللفقرات بشكل عام.
3- معامل الارتباط والتحديد لمعرفة أثر اللامساواة على التلاميذ.

عرض النتائج ومناقشتها:

بعد إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة عبر البرنامج الإحصائي SPSS تم التوصل للآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول من أسئلة البحث والذي ينص على:

ما مظاهر اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية؟

للإجابة على ذلك فقد أخذ ذلك شقان **الأول**: تمت الإجابة عليه من خلال الرجوع إلى الأدبيات والوثائق والإحصاءات، والثاني من خلال إجابات تلاميذ المرحلة الثانوية وبيان ذلك كالأتي:

1/ بالنسبة للشق الأول فقد اطلع الباحث على الأدبيات والوثائق والإحصاءات الصادرة من الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط التابعة لوزارة التربية والتعليم والتي أفردت كتيب خاص لكل منطقة تعليمية بأمانة العاصمة تحت مسمى " المؤشرات الإحصائية التعليمية للعام الدراسي 2013/2012)، وعرضها على شكل جداول تضمن عدد المدارس لكل منطقة

• أخذ الاستبيانان نفس البدائل وذلك بعد استشارة المحلل الإحصائي الذي أكد على ضرورة ذلك للكشف عن أثر اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية على تلاميذ المرحلة الثانوية.

تعليمية وعدد المدرسين والمدراء والخدمات التعليمية الأخرى مثل دورات المياه والوحدات الصحية والملاعب والمستلزمات والمعامل وغيرها، والجداول (2) (3) (4) توضح ذلك.

جدول (2)

عدد المدرسين والإداريين بحسب المؤهل والتخصص

المنطقة	عدد المدرسين بحسب النوع			عدد المدرسين بحسب المؤهل			عدد المدرسين بحسب التخصص			عدد الإداريين بحسب النوع			عدد الإداريين بحسب المؤهل		
	ذكور	اناث	اجمالي	جامعي وما فوق	أقل من جامعي	اجمالي	تربوي	غير تربوي	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	جامعي ومافوق	اقل من جامعي	اجمالي
التحرير	114	308	422	635	194	829	789	40	829	41	127	168	200	138	338
أزال	121	313	434	597	359	956	902	54	956	33	108	141	133	207	340
الوحدة	415	813	1116	1698	439	2137	1971	166	2137	165	270	435	524	317	841
صنعاء القديمة	28	172	200	315	174	489	475	14	489	12	57	69	98	92	190
بني الحارث	635	716	1351	795	196	891	729	162	891	156	167	323	414	369	783
شعوب	354	1049	1403	1908	929	2837	2565	272	2837	141	273	414	424	481	905
السبعين	1110	1885	1995	3738	2043	5781	5361	420	5781	463	606	1069	1093	975	2068
الصافية	134	301	435	654	414	1068	996	72	1068	54	144	198	183	176	359
معين	455	1692	2147	2742	905	3647	3482	175	3647	282	583	1065	824	439	1263
الثورة	365	1192	1685	1685	642	2327	2191	136	2327	140	390	530	415	976	1391

الجدول من تصميم الباحث بعد الرجوع إلى المؤشرات الإحصائية التعليمية للعام 2013/2012 بالمناطق التعليمية العشر بأمانة العاصمة، مع العلم بأنها آخر إحصائية أصدرتها الوزارة.

يتضح من الجدول (2) أن هناك تفاوت في توزيع المدرسين والإداريين فيما بين المناطق التعليمية بأمانة العاصمة، فبينما يلاحظ زيادة عدد المدرسين في منطقة شعوب والصافية والسبعين نجد قلة عدد المدرسين في مناطق أخرى مثل معين، وبني الحارث وخاصة عند الحديث عن توزيع المدرسين بحسب المؤهل وتوزيع الإداريين بحسب النوع، وهو الأمر الذي يعكس اللامساواة في التوزيع سواءً كان ذلك وفق خطة أم كان التوزيع ناتجاً عن العشوائية في التوزيع أو الخضوع لتأثير المسؤولين المتواجدين في تلك المناطق التعليمية. وهذه تتفق مع دراسة سبأ محمد زيود(22).

[22]- توزيع وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة جنين بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (GIS)، سبأ محمد إبراهيم زيود، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2015.

جدول (3)

عدد الطلاب والمدارس والشعب ومتوسط كثافة الشعبة بكل منطقة تعليمية

المنطقة	عدد الطلاب			عدد المدارس	عدد الشعب	متوسط كثافة الشعب
	ذ	ث	ج			
التحرير	3156	1436	4592	10	62	74
أزال	969	2666	3635	4	63	58
الوحدة	8803	3812	12615	8	252	50
صنعاء القديمة	253	1181	1434	3	23	57
بني الحارث	5638	5651	11289	20	202	56
شعوب	6098	6023	12121	12	228	53
السبعين	10104	11666	21770	25	563	39
الصافية	1634	1456	3090	15	73	40
معين	5384	7932	13316	8	276	60
الثورة	4128	6143	10271	15	245	42

الجدول من تصميم الباحث بعد الرجوع إلى المؤشرات الإحصائية التعليمية للعام 2013/2012 بالمناطق التعليمية العشر بأمانة العاصمة.

يتضح من الجدول (3) أن هناك تفاوت واضح في متوسط كثافة الشعب التعليمية فبينما نجد أن متوسط الكثافة في منطقة السبعين والصافية والثورة وغيرها يصل إلى قرابة 40 تلميذ لكل شعبة نجد أن متوسط الكثافة في منطقة معين وبني الحارث يصل إلى قرابة 60 تلميذ لكل شعبة، وهو الأمر الذي لا يؤدي فقط إلى زيادة الطلب على بعض المستلزمات الدراسية، وإنما يؤدي إلى ضعف مستوى التلاميذ، وتراجع في الدور المأمول الذي ينبغي أن يقوم به الأستاذ تجاه التلاميذ، ناهيك عن صعوبة تمكن الأستاذ من تفريد التعليم ومتابعة مشكلات التلاميذ وتلمس احتياجاتهم وتوجيه ميولهم ورغباتهم الوجه المناسبة لهم، وهو ما يعني أن على مسؤولي التربية أن يأخذوا الأمر بعين الجد، وأن يعملوا على إيجاد الحلول لهذا التكدس الذي يؤدي إلى هدر الجهود التربوية من قبل المدرسين والموجهين والمدراء وجميع العاملين في التربية.

الجدول (4)

توزيع بعض المستلزمات والتقنيات على المناطق التعليمية

المنطقة	مقاعد مزدوجة	مقاعد مفردة	آله طابع	آله تصوير	آله سحب	حاسب آلي	تلفزيون	تلفون	مكيف	ثلاجة	اذاعة
التحرير	3230	1369	7	2	1	318	9	4	0	4	6
أزال	1963	1794	1	1	2	98	8	4	0	2	4
الوحدة	6822	2723	3	15	2	230	17	11	3	6	13
صنعاء القديمة	1243	648	7	3	3	74	5	7	4	6	4
بني الحارث	10666	645	8	11	2	192	15	12	0	1	27
شعوب	5935	644	24	5	2	228	6	7	0	1	10
السبعين	13066	674	6	9	3	329	17	22	0	8	25
الصافية	3000	236	1	0	2	99	5	5	0	1	7
معين	9660	1250	13	12	4	167	24	25	0	20	15
الثورة	7509	396	0	4	2	302	16	23	1	4	18

الجدول من تصميم الباحث بعد الرجوع إلى المؤشرات الإحصائية التعليمية للعام 2013/2012 بالمناطق التعليمية العشر بأمانة العاصمة.

يتضح من الجدول (4) أن هناك تفاوت في توزيع بعض المستلزمات والتقنيات في المناطق التعليمية، فبينما يلاحظ على سبيل المثال توزيع أعداد تزيد أو تقل على ثلاثمائة حاسب آلي في بعض المناطق مثل السبعين والثورة والتحرير وغيرها، يلاحظ توزيع قليل بمناطق تعليمية أخرى لا تقل كثافة طلابية عن تلك المناطق مثل آزال أو معين أو غيرها، كذلك الحال أيضاً للمقاعد المزدوجة أو آلات الطباعة أو الإذاعة أو غيرها وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في سياسة التوزيع للمستلزمات والتقنيات ووسائل التعليم.

الجدول (5) توزيع بعض المتطلبات الضرورية بكل منطقة

المنطقة	السور	المياه	الكهرباء	الحمامات
التحرير	18	16	17	70
أزال	27	26	24	68
الوحدة	73	71	72	230
صنعاء القديمة	12	12	12	30
بني الحارث	125	101	91	213
شعوب	90	87	88	265
السبعين	217	214	215	702
الصافية	31	31	31	88
معين	23	18	13	50
الثورة	71	69	68	195

الجدول من تصميم الباحث بعد الرجوع إلى المؤشرات الإحصائية التعليمية للعام 2013/2012 بالمناطق التعليمية العشر بأمانة العاصمة.

يتضح من الجدول (5) التفاوت الواضح في توزيع الخدمات التعليمية المكملة مثل الكهرباء والمياه والحمامات وغيرها من الخدمات فبينما حصلت منطقة السبعين وغيرها من المناطق على نصيب الأسد من تلك الخدمات وخاصة الحمامات نجد مناطق أخرى لا تكاد تحصل إلا على القليل من ذلك وخاصة تلك المناطق التي تعد من المناطق الشعبية مثل معين وآزال وهو ما يؤكد الحاجة الماسة إلى اتباع سياسة عادلة في توزيع الخدمات التعليمية والنظر إلى الجميع بنفس القدر والمسؤولية.

2/ بالنسبة للشق الثاني فقد تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان الخاص بمعرفة مدى توفر الخدمات التعليمية كما يلي:

أ. النتائج المتعلقة بالمحور الأول: الهيئة التدريسية والإدارية: تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات التلاميذ في المناطق الشعبية وكذا في المناطق الراقية كما هو موضح في الجداول (6) و(7).

الجدول (6)

الهيئة التدريسية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الشعبية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	**يتوفر في المدرسة عدد كاف من المدرسين.**	**2.37**	**.732**	دائماً
2	**يتم توزيع المدرسين بحسب تخصصاتهم.**	**2.34**	**.754**	دائما
3	**يتناسب عدد المدرسين مع عدد الطلاب.**	**2.12**	**.746**	نادرا
4	**يتم اختيار المدرسين الذين يحملون الشهادة الجامعية.**	**2.07**	**.650**	نادرا
5	**يتوفر في المدرسة المرشدين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين.**	**1.66**	**.657**	إطلاقاً
6	**يتم التعيين في إدارة المدرسة بحسب الكفاءة**	**1.65**	**.701**	إطلاقاً
7	**يتوفر في المدرسة الإداريين والفنيين بشكل كاف**	**1.64**	**.689**	إطلاقاً
8	**تكثر زيارات مسؤولي وقيادات التربية إلى هذه المدرسة.**	**1.60**	**.594**	إطلاقاً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	1.74	.509	نادراً

الجدول (7)

الهيئة التدريسية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الراقية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	**يتم توزيع المدرسين بحسب تخصصاتهم.**	**2.93**	**.282**	دائما
2	**يتوفر في المدرسة عدد كاف من المدرسين**	**2.90**	**.327**	دائما
3	**يتم اختيار المدرسين الذين يحملون الشهادة الجامعية.**	**2.88**	**.379**	دائما
4	**يتناسب عدد المدرسين مع عدد الطلاب.**	**2.87**	**.387**	دائما
5	**يتم التعيين في إدارة المدرسة بحسب الكفاءة.**	**2.83**	**.423**	دائما
6	**يتوفر في المدرسة الإداريين والفنيين بشكل كاف.**	**2.51**	**.565**	دائما
7	**تكثر زيارات مسؤولي وقيادات التربية إلى هذه المدرسة.**	**2.18**	**.534**	نادرا
8	**يتوفر في المدرسة المرشدين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين.**	**1.86**	**.833**	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.62	.268	دائماً

يتضح من الجدولين (6) و(7) أن هناك تفاوت في توزيع المدرسين والإداريين والمدراء وكذا زيارات مسؤولي التربية، فبينما حصل هذا المحور من وجهة نظر تلاميذ المناطق الشعبية على متوسط (1,74) وانحراف معياري (,509) وهو يقع في إطار التقدير اللفظي نادراً، فقد اختلفت إجابات تلاميذ المناطق الراقية على نفس المحور بمتوسط (2,62) وهو يقع في إطار التقدير اللفظي دائماً.

ب. النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: البنية المادية: تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات التلاميذ في المناطق الشعبية وكذا في المناطق الراقية كما هو موضح في الجداول (8) و(9).

جدول (8)

البيئة المادية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الشعبية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	يتوفر في المدرسة المستلزمات المدرسية الضرورية مثل(الطباشير، السبورات، المساحات ...الخ) بشكل كاف.	2.40	.668	دائماً
2	يمتاز المبنى المدرسي بجودته ونظافته.	2.38	.624	دائماً
3	لا يعاني الطلبة من شحة المقاعد الدراسية.	2.35	.802	دائماً
4	يتوفر في المدرسة الأجهزة الخاصة بالإذاعة والإعلام.	1.93	.719	نادراً
5	يتوفر داخل المدرسة المكتبة المدرسية.	1.87	.724	نادراً
6	يتوفر في المدرسة مساحة كافية للعب وممارسة الرياضة.	1.84	.685	نادراً
7	يتوفر داخل المدرسة أماكن لتناول الطعام والشراب.	1.83	.767	نادراً
8	يتوفر في المدرسة دورات مياه كافية.	1.81	.647	نادراً
9	يتم تزويد المدرسة بالكتب الدراسية بشكل كاف.	1.78	.701	نادراً
10	يوجد في المدرسة المعامل والأجهزة الالكترونية	1.72	.721	نادراً
11	تمتاز الفصول الدراسية بمناسبتها من حيث المساحة والتهوية.	1.66	.685	اطلاقاً
12	يوجد في المدرسة وحدة صحية مناسبة.	1.66	.712	اطلاقاً
13	يتوفر داخل المدرسة الخدمات اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة.	1.55	.617	اطلاقاً
14	يتوفر داخل المدرسة المقاعد الدراسية الكافية.	1.48	.648	اطلاقاً
15	يتوفر في المدرسة المياه الصالحة للشرب.	1.46	.570	اطلاقاً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	1.80	.314	نادراً

جدول (9)

البيئة المادية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الراقية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	**يمتاز المبنى المدرسي بجودته ونظافته.**	**2.78**	**.433**	دائماً
2	**يتوفر في المدرسة المستلزمات المدرسية الضرورية مثل(الطباشير، السبورات، المساحات ...الخ) بشكل كاف.**	**2.76**	**.485**	دائماً
3	**يتم تزويد المدرسة بالكتب الدراسية بشكل كاف.**	**2.72**	**.582**	دائماً
4	**يتوفر في المدرسة دورات مياه كافية.**	**2.58**	**.655**	دائماً
5	**يتوفر داخل المدرسة أماكن لتناول الطعام والشراب.**	**2.53**	**.685**	دائماً
6	**يتوفر في المدرسة الأجهزة الخاصة بالإذاعة والإعلام.**	**2.48**	**.709**	دائماً
7	**تمتاز الفصول الدراسية بمناسبتها من حيث المساحة والتهوية.**	**2.43**	**.644**	دائماً
8	**يتوفر في المدرسة مساحة كافية للعب وممارسة الرياضة.**	**2.32**	**.739**	دائماً
9	**يتوفر داخل المدرسة المقاعد الدراسية الكافية.**	**2.30**	**.768**	نادراً
10	**يتوفر في المدرسة خدمات التلفون والكهرباء.**	**2.15**	**.846**	نادراً
11	**يتوفر داخل المدرسة الخدمات اللازمة لذوي الاحتياجات الخاصة.**	**2.11**	**.828**	نادراً
12	**يتوفر في المدرسة المياه الصالحة للشرب.**	**2.05**	**.906**	نادراً
13	**يوجد في المدرسة المعامل والأجهزة الالكترونية**	**1.98**	**.840**	نادراً
14	**يوجد في المدرسة وحدة صحية مناسبة.**	**1.94**	**.812**	نادراً
15	**يتوفر داخل المدرسة المكتبة المدرسية.**	**1.73**	**.914**	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.34	.464	دائماً

يتضح من الجدولين (8) و(9) أن هناك تفاوت في استجابات تلاميذ المرحلة الثانوية ما بين التلاميذ في المناطق الشعبية ونظرائهم في المناطق الراقية، فبينما كانت أغلب المتوسطات في الجدول (8) تقع في إطار التقدير اللفظي نادراً أو إطلاقاً كانت كثير من المتوسطات في الجدول (9) تقع في إطار التقدير اللفظي دائماً، وهو ما يكشف عن خلل في توزيع الخدمات بين المناطق التعليمية التابعة للأمانة، ويؤكد في نفس الوقت ضرورة تلبية احتياجات كل منطقة تعليمية بما يتسم مع مبادي المساواة والعدالة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني من أسئلة البحث الذي ينص على:

ما واقع أداء تلاميذ المرحلة الثانوية للمهارات الدراسية والاجتماعية والأخلاقية؟

وللإجابة على ذلك فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية لمحاور الاستبيان الثلاثة ولفقرات كل محور كما يلي:

1. **النتائج المتعلقة بالمحور الأول: التحصيل الدراسي: تم استخراج والانحرافات المعيارية لاستجابات التلاميذ في المناطق الشعبية وكذا في المناطق الراقية كما هو موضح في الجداول (10) و(11).**

جدول (10)التحصيل الدراسي من وجهة نظر تلاميذ المناطق الشعبية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	أراجع دروسي بعد كل يوم دراسي.	2.40	.519	دائماً
2	لدي الرغبة في الحصول على أعلى الدرجات العلمية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).	2.39	.797	دائماً
3	لدي الرغبة في التميز والتفوق الدراسي.	2.36	.703	دائماً
4	أنجز كل ما يطلبه مني المدرسون من واجبات وتكاليف	2.36	.703	دائماً
5	أشعر بالرضا عن الدراسة في هذه المدرسة.	2.11	.701	نادراً
6	التزم بالنظام والانضباط أثناء الحصص الدراسية.	2.11	.789	نادراً
7	أتعاون مع زملائي في فهم بعض المواد الدراسية.	2.09	.717	نادراً
8	أرفض بشكل قاطع ممارسة الغش أثناء الامتحانات.	2.02	.710	نادراً
9	أشعر بالأمان النفسي والجسدي أثناء تواجدي في المدرسة.	2.02	.696	نادراً
10	أشعر بمتعة أثناء الدراسة والمذاكرة.	2.01	.587	نادراً
11	أشارك بفعالية في الأنشطة المدرسية.	1.95	.688	نادراً
12	أحب قراءة الكتب والمجلات غير الدراسية.	1.92	.685	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.15	.392	نادراً

جدول (11)

التحصيل الدراسي من وجهة نظر تلاميذ المناطق الراقية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	لدي الرغبة في التميز والتفوق الدراسي.	2.93	.282	دائماً
2	لدي الرغبة في الحصول على أعلى الدرجات العلمية (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).	2.90	.301	دائماً
3	ألتزم بالنظام والانضباط أثناء الحصص الدراسية.	2.88	.322	دائماً
4	أنجز كل ما يطلبه مني المدرسون من واجبات وتكاليف	2.83	.417	دائماً
5	أتعاون مع زملائي في فهم بعض المواد الدراسية.	2.70	.528	دائماً
6	أراجع دروسي بعد كل يوم دراسي.	2.69	.464	دائماً
7	أرفض بشكل قاطع ممارسة الغش أثناء الامتحانات.	2.64	.531	دائماً
8	أشعر بالأمان النفسي والجسدي أثناء تواجدي في المدرسة.	2.62	.611	دائماً
9	أشعر بالرضا عن الدراسة في هذه المدرسة.	2.62	.582	دائماً
10	أشعر بمتعة أثناء الدراسة والمذاكرة.	2.23	.606	دائماً
11	أحب قراءة الكتب والمجلات غير الدراسية.	2.32	.681	نادراً
12	أشارك بفعالية في الأنشطة المدرسية.	2.20	.702	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.60	.229	دائماً

يتضح من الجدولان (10) و(11) أن هناك اختلاف وتفاوت في استجابات تلاميذ المرحلة الثانوية في المناطق العشوائية والتلاميذ في المناطق الراقية، فبينما أغلب المتوسطات في الجدول (10) كانت تقع في إطار التقدير اللفظي نادراً كانت المتوسطات في الجدول(11) تقع في إطار التقدير اللفظي دائماً، وتفسير ذلك يرجع إلى تعرض التلاميذ في المناطق الراقية للخدمات التعليمية الممتازة الأمر الذي عزز لديهم الرغبة في التفوق والانجاز والنظام والتعاون والرضا عن الدراسة، بينما التلاميذ في المناطق الشعبية ونتيجة لقلة الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها فإنهم يشعرون بعدم الرضا عن الدراسة ولا يحسون بالأمن النفسي ولا بمتعة أثناء الدراسة.

2. النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: المهارات العقلية والاجتماعية: تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات تلاميذ المرحلة الثانوية في المناطق الشعبية وكذا المناطق الراقية كما هو موضح في الجدولان (12) و(13).

جدول (12)

المهارات العقلية والاجتماعية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الشعبية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	**ألتزم بالقيم والعادات الحميدة وأحافظ عليها.**	**2.65**	**.712**	دائماً
2	**أحافظ على علاقات الصداقة مع زملائي والأخرين.**	**2.57**	**.712**	دائماً
3	**أمتلك مهارات القيادة وأتمتع بالشخصية القيادية.**	**2.42**	**.721**	دائماً
4	**أتخذ قراراتي بشكل مستقل عن الآخرين.**	**2.34**	**.667**	دائماً
5	**لدي أهداف محددة في حياتي.**	**2.17**	**.716**	نادراً
6	**لدي طموح أن أكون ذا قيمة كبيرة في المستقبل.**	**2.16**	**.763**	نادراً
7	**لدي القدرة على تجاوز المشاكل التي تواجهني.**	**2.15**	**.681**	نادراً
8	**أنظر إلى المستقبل بتفاؤل وأمل.**	**2.13**	**.786**	نادراً
9	**أعيش حياتي بشكل سعيد في الغالب.**	**2.06**	**.673**	نادراً
10	**لا أعاني من الاكتئاب أو القلق والتوتر.**	**2.01**	**.618**	نادراً
11	**أشترك في بعض الجمعيات أو الأعمال الخيرية داخل الحارة وخارجها.**	**1.90**	**.722**	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.27	.404	نادراً

جدول (13)

المهارات العقلية والاجتماعية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الراقية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	**ألتزم بالقيم والعادات الحميدة وأحافظ عليها.**	**2.70**	**.266**	دائماً
2	**لدي طموح أن أكون ذا قيمة كبيرة في المستقبل.**	**2.67**	**.362**	دائماً
3	**لدي أهداف محددة في حياتي.**	**2.60**	**.447**	دائماً
4	**أنظر إلى المستقبل بتفاؤل وأمل.**	**2.58**	**.483**	دائماً
5	**أحافظ على علاقات الصداقة مع زملائي والآخرين.**	**2.51**	**.526**	دائماً
6	**لدي القدرة على تجاوز المشاكل التي تواجهني.**	**2.45**	**.542**	دائماً
7	**أعيش حياتي بشكل سعيد في الغالب.**	**2.39**	**.557**	دائماً
8	**أمتلك مهارات القيادة وأتمتع بالشخصية القيادية.**	**2.25**	**.619**	نادراً
9	**أتخذ قراراتي بشكل مستقل عن الآخرين**	**2.22**	**.534**	نادراً
10	**لا أعاني من الاكتئاب أو القلق والتوتر.**	**2.08**	**.637**	نادراً
11	**أشترك في بعض الجمعيات أو الأعمال الخيرية داخل الحارة وخارجها.**	**1.90**	**.690**	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.43	.236	دائماً

يتضح من الجدولان (12) و(13) أن هناك تفاوت في استجابات التلاميذ ما بين من يسكن في المناطق الشعبية وبين من يسكن في المناطق الراقية، فبينما يلاحظ أن معظم الفقرات في الجدول (12) حصلت على متوسطات تقع في إطار التقدير اللفظي نادراً نجد أن كثير من الفقرات في الجدول (13) حصلت على متوسطات تقع في إطار التقدير اللفظي دائماً، ويمكن تفسير ذلك أنه بسبب نقص الخدمات التعليمية في المناطق الشعبية أدى ذلك إلى قلة الطموح لدى التلاميذ وضعف التفاؤل والأمل في المستقبل، والشعور بالاكتئاب وغيرها من المشاكل التي تغيب أو تبدو أقل بروزاً لدى التلاميذ في المناطق الراقية نتيجة وجود الحياة الكريمة وتوفر الخدمات التعليمية المعززة لطموحاتهم ورغباتهم وآمالهم ونظرتهم للحياة والمستقبل، وهذه تتفق مع دراسة Heba Al-Laithy (2003) [23].

3/ النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: المهارات الأخلاقية والوطنية. تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات تلاميذ المرحلة الثانوية في المناطق الشعبية وكذا المناطق الراقية كما هو موضح في الجدولان (14) و(15).

[23] -poverty and economic in Egypt (1995-2000), El-laithy Heba, (2003), policy research working paper 3068, development research group, poverty team the world bank, Washington DC.

جدول (14)

المهارات الأخلاقية والوطنية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الشعبية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	**أمتلك الشجاعة في التعبير عن وجهة نظري.**	**2.57**	**.650**	دائماً
2	**احترم وجهات النظر التي تختلف مع وجهة نظري.**	**2.48**	**.693**	دائماً
3	**أعتز بلغتي العربية.**	**2.41**	**.729**	دائماً
4	**أشعر بالاعتزاز بالانتماء إلى وطني.**	**2.40**	**.690**	دائماً
5	**أسعى دائماً لتطوير مهاراتي في الحاسوب واللغة الإنجليزية وغيرها من المهارات.**	**2.35**	**.717**	دائماً
6	**أتقبل النقد الموجه إلى من زملائي بصدر رحب.**	**2.11**	**.702**	نادراً
7	**أعتز بثقافتي وانتمائي إلى الأمة العربية.**	**2.09**	**.795**	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.34	.751	دائماً

جدول (15)

المهارات الأخلاقية والوطنية من وجهة نظر تلاميذ المناطق الراقية

	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
1	**أعتز بلغتي العربية.**	**2.77**	**.294**	دائماً
2	**احترم وجهات النظر التي تختلف مع وجهة نظري.**	**2.70**	**.388**	دائماً
3	**أعتز بثقافتي وانتمائي إلى الأمة العربية.**	**2.68**	**.473**	دائماً
4	**أشعر بالاعتزاز بالانتماء إلى وطني.**	**2.61**	**.460**	دائماً
5	**أتقبل النقد الموجه إلى من زملائي بصدر رحب.**	**2.46**	**.512**	دائماً
6	**أمتلك الشجاعة في التعبير عن وجهة نظري.**	**2.33**	**.498**	نادراً
7	**أسعى دائماً لتطوير مهاراتي في الحاسوب واللغة الإنجليزية وغيرها من المهارات.**	**2.32**	**.602**	نادراً
	المتوسط العام والانحراف المعياري للمحور	2.51	.225	دائماً

يتضح من الجدولان (14) و(15) أن هناك تقارب في استجابات التلاميذ في المناطق الشعبية والمناطق الراقية وأن المتوسط العام لهذا المحور قد جاء بتقدير دائماً لدى تلاميذ المناطق الشعبية وكذا تلاميذ المناطق الراقية ومع ذلك يلاحظ أن المتوسط العام في الجدول (15) أعلى من المتوسط في العام في الجدول (14) ويمكن تفسير ذلك يعود كذلك إلى اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق التعليمية بأمانة العاصمة الذي أدى إلى تفاوت في المتوسطات لدى التلاميذ في المناطق الشعبية والراقية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص على:

هل هناك أثر نتيجة اللامساواة في توزيع الخدمات التعليمية على تلاميذ المرحلة الثانوية؟

وللإجابة على ذلك فقد تم استخراج معامل الارتباط والتحديد كما هو موضح في الجدول (18).

جدول (16)

معامل الارتباط والتحديد للخدمات التعليمية

المقياس	القيمة		الدلالة
	الخدمات التعليمية	التلاميذ	
المتوسط	2.12	2,41	
الانحراف المعياري	,485	,374	
معامل ارتباط بيرسون	746		,000
معامل الارتباط R	746		
معامل التحديد R square	,556a		
قيمة F	282,990		,000
قيمة B	1,187 ,575		

يتضح من الجدول (16) أن قيمة (R) معامل الارتباط بين الخدمات التعليمية وبين التلاميذ هو (,744) مما يعني وجود علاقة ارتباط عالية بين المتغير المستقل (الخدمات التعليمية) والمتغير التابع (التلاميذ)، ويؤكد ذلك معامل ارتباط بيرسون(74%) ونسبة دلالة أقل من واحد في الألف (,001)، كما تشير قيمة (R.square) معامل التحديد إلى نسبة مساهمة توفر الخدمات التعليمية في تفسير التباين الكلي للطلبة التي وصلت إلى (,556) مما يدل على أن الخدمات التعليمية لها تأثير كبير بنسبة 55% في التحصيل الدراسي والقدرات العقلية والاجتماعية للتلاميذ، كما تؤكد قيمة (F) التي وصلت إلى (382,990) ومستوى دلالة إحصائية أقل من واحد بالألف (,001) والتي تعبر عن تأثير عدم توفر الخدمات التعليمية على تلاميذ المرحلة الثانوية، وهذه تتفق مع دراسة عادل ادريس (2003) ([24]).

[24]- لا تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الأساس، عادل محمد عبدالله ادريس، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2003.

المحور الرابع: التوصيات والمقترحات:

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي فإن هناك مجموعة من التوصيات منها:

- العدالة في توزيع الخدمات التعليمية من أجهزة وتقنيات ومعامل ومباني وتجهيزات ومدرسين وإداريين وغيرهم بين المناطق السكنية الشعبية والراقية حتى نضمن تعليم متكافئ، ونحمي التلاميذ من الانحرافات أو التسرب من المدرسة أو توقف الإبداع والطموح الدراسي.
- الاهتمام بشكل خاص بالمناطق التعليمية (بني الحارث، آزال، معين) من حيث توفير الخدمات التعليمية وبناء المدارس الكافية بكامل تجهيزاتها المادية من حمامات ومعامل ووحدات صحية وملاعب ومكتبات وغيرها.
- إعادة النظر في السياسات التربوية العامة بأمانة العاصمة بما يؤدي إلى التوزيع العادل للخدمات التعليمية.
- الاهتمام بشكل كبير بتلاميذ المرحلة الثانوية فهم ثروة المستقبل وبناة الغد وعلى أكتافهم تنهض الأمم، ويكون ذلك من خلال توفر ما يتطلبه التعليم وخاصة في الأمور التي أظهر الاستبيان ضعف في توفرها مثل: المرشدين النفسين والاخصائيين الاجتماعيين، والاكثار من زيارة مسؤولي وقيادات التربية إلى المدارس لما لذلك من أثر إيجابي ينعكس على أداء المدرسة وهيئتها التدريسية والإدارية بشكل عام وعلى أداء التلاميذ بشكل خاص.
- التوسع في بناء المدارس وزيادة عدد الشعب الدراسية بما يحقق كثافة مناسبة في المدارس وبما يمكن المدرسين من أداء أدوارهم التدريسية بشكل أفضل.
- الاهتمام بتوفير الكادر الفني والإداري الكفء، وأن يتم الاختيار وفقاً لمعايير المؤهل والكفاءة بعيداً عن معايير الولاء الشخصي أو الانسجام الحزبي أو المذهبي أو المناطقي أو أي شكل آخر من أشكال التعيين غير السليم.

المقترحات:

يقترح البحث الحالي إجراء البحوث الآتية:

- إجراء دراسة عن السياسات التعليمية المتبعة في توزيع الخدمات التعليمية بين المناطق الحضرية وبين المناطق الريفية.
- عمل دراسة حول تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث في الجمهورية اليمنية.
- تطوير أداء مديري إدارة التربية بأمانة العاصمة في ضوء العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية.

المراجع

1- استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعليم حتى عام 2020، مجموعة البنك الدول ي2011.
2- تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، 2013، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
3- تكافؤ الفرص في نظم التعليم، شبل بدران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2005.

4- تكافؤ الفرص التعليمية بين طلبة المدن والقرى في المملكة العربية السعودية، غازي مربع حميد الشرابي، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة طيبة، السعودية، 2013.

5- توزيع وتخطيط الخدمات التعليمية في مدينة جنين بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (GIS)، سبأ محمد إبراهيم زيود، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين. 2015.

6- دراسة مدى عدالة توزيع الفرص التعليمية في التعليم العام قبل الجامعي في مصر، أحمد محمد توفيق رستم، مكتبة النهضة، القاهرة، 2009.

7- دراسة تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، نورية علي حمد، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، ع48، جمادي الأول، 1429، الموافق يونيو 2008.

8- رضا عبد البديع السيد عطية (2004): استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية-دراسة مقارنة بين مصر والسويد، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

9- الدور الطبقي للتعليم الخاص في دول الخليج، على أسعد وطفه، مجلة آراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، ع63، ديسمبر، 2009.

10- رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، جمال علي الدهشان، مجلة نقد وتنوير، ع 2، سبتمبر/اكتوبر/نوفمبر،2015.

11- قضايا جوهرية عن ناشئة عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الرابعة والثلاثون، (د ت).

12- قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2012.

13- قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم بمحافظة واسط، عبد الغفور الأطرقجي وصبيح لفته فرحان الزبيدي، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، ع(27)، 2013.

14- لا تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة الأساس، عادل محمد عبد الله ادريس، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2003.

15- المؤشرات الإحصائية التعليمية للعام 2013/2012، المناطق التعليمية العشر، الجمهورية اليمنية، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط،

16- متطلبات دعم مجانية التعليم للعدالة التعليمية بين المصريين، علي صالح جوهر وميادة محمد فوزي، المؤتمر العلمي التاسع" التعليم والعدالة الاجتماعية"، كلية التربية، جامعة سوهاج، 25-26 أبريل، 2015.

17--Right to Education and Equality of Educational Opportunities، Kishore Singh، Journal of International Cooperation in Education، vol,16 No, 2.

18- -How equal are Education Opportunities? Family background and students achievement in Europe and the United State,- Ludger Woessmann, Institute for Economic Research, University of Munich. 2004

19- -reducing inequality in education and skills; implications for economic growth, Blandon and Sandra McNally, European Expert Network on Economic of Education, November, 2004.

20- - poverty and economic in Egypt (1995-2000), El-laithy Heba, (2003), policy research working paper 3068, development research group, poverty team the world bank, Washington DC.